العدد اربعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"تحليل الأخطاء اللغوية الواردة في قرارات مختارة صادرة عن المحاكم النظامية الأردنية خلال الفترة 2017-2020"

إعداد الباحث:

منذر يوسف سالم الدروع

طالب دكتوراه في الدراسات اللغوية/ كلية الآداب

جامعة مؤتة – الكرك – الأردن

العدد اربعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل الأخطاء اللغوية الواردة في قرارات مختارة صادرة عن المحاكم النظامية الأردنية خلال الفترة 2017–2020، وقد تمت الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل ظاهرة الأخطاء اللغوية في القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم النظامية الأردنية خلال الأعوام 2017–2020، إذ قام الباحث بتحليل (71) قراراً قضائياً صادراً عن تلك المحاكم خلال فترة الدراسة، ومنشوراً في منصة قرارك الإلكترونية، وقام الباحث بتصنيف تلك الأخطاء اللغوية وفق أربعة مستويات، هي: الأخطاء النحوية، والأخطاء الصرفية، والأخطاء الإملائية، والأخطاء الدلالية. وقد توصلت الدراسة إلى الأخطاء الإملائية هي الأكثر شيوعاً في القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الأردنية خلال الفترة 2017–2020، حيث بلغ عدد الأخطاء الإملائية التي تم تحليلها: (202) خطأً، تلتها الأخطاء النحوية في المرتبة الثانية وبواقع (64) خطأً، تلتها الأخطاء الصرفية بالمرتبة الثالثة وبواقع (37) خطأً، تلتها الأخطاء الدلالية في المرتبة الرابعة بواقع (30) خطأ دلالياً. وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، تمت التوصية باتخاذ ما يلزم لاختيار القضاة الكلمة المناسبة للمعنى المناسب، تحقيقاً للعدالة في الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم النظامية الأردنية، والتأهيل اللغوي للعاملين في السلطة القضائية وفق دورات وبرامج لغوية وتدريبية تتناسب مع مستوياتهم وفئاتهم وطبيعة أعمالهم.

كلمات مفتاحية: الأخطاء النحوية، الأخطاء الصرفية، الأخطاء الإملائية، الأخطاء الدلالية، القرارات القضائية، المحاكم النظامية الأردنية.

مقدمة:

تمثل اللغة أداة التعبير عن الأفكار والآراء سواء كانت ألفاظاً أو جملاً أو معانٍ، **واللغة هي مرتكز الخطاب والتواصل والترافع، وهي قاعدة أساسية ترتكز عليها المجتمعات في التواصل والتفاهم في مجالات الحياة كافة، ومن أجل ذلك، فإن استحضار اللغة في السلك القضائي يمثل امتداداً لاستخدامات اللغة في مختلف مجالات الحياة.**

إن القضاء هو البت في أمور النّاس، والحكم بينهم، سعياً إلى تحقيق العدل الإنصاف والعدل والمساواة في الحقوق، مما يؤدي بالنهاية إلى ترسيخ التكامل الاجتماعي داخل المجتمع. ونظراً لأهمية القضاء في إحقاق العدل، لضرورة توخي ممارسي هذه المهنة أقصى درجات الدقة أثناء سير الدعوى القضائية إلى حين إصدار الحكم، فإنه كان لزاماً على العاملين بالسلك القضائي سواءً كانوا قضاةً أو كتبة، أن يتقنوا كافة مهارات اللغة العربية التي يتم التعبير من خلالها عن القرارات القضائية، إذ يجب أن تكون تلك القرارات ذات لغة سليمة، ومصاغة بشكل جيد يخلو من أية أخطاء لغوية، إذ إنه قد يحدث في بعض الأحيان أن خطأً لغوياً ما، قد يتسبب في إعاقة فهم القرار أو حدوث لبس في تفسيره، مما يتسبب في خلخلة الوظيفة الأساسية للقضاء، وهي تحقيق العدالة والإنصاف للجميع دون استثناء [1].

[1] جاسم، علي، دراسات لغوية الجاحظ عالم اللغة التطبيقي، **مجلة الدراسات اللغوية والأدبية**، ع(2)، 2012م، ص56.

العدد اربعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وقد اختلف علماء اللغة حول كيفية تحديد أنواع الأخطاء اللغوية، فمنهم من قسمها بناءً على مستويات اللغة، مثل الجاحظ في كتابه البيان والتبيين، ومنهم من قسمها وفق مبادئ علم اللغة النفسي مثل داوود عبده في كتابه دراسات في علم اللغة النفسي، ومنهم من قسّمها بناءاً على إعاقة الفهم بشكلٍ كلي أو جزئي[2].

ولمّا كان واقع الحال يؤشر على اقتران بعض قرارات المحاكم بعدد من الأخطاء اللغوية المؤثرة على سلامة معنى القرار، فقد كان من الضروري إجراء دراسة ترصد أبرز هذه الأخطاء اللغوية، وتحلّل أسباب الوقوع فيها، وتقدم مجموعة من التوصيات التي من شأنها النهوض بإتقان العاملين في السلك القضائي لكافة مهارات إتقان اللغة العربية، ومن أجل ذلك كله، فقد جاءت هذه الدراسة لرصد وتحليل أهم الأخطاء اللغوية الواردة في قرارات المحاكم النظامية خلال الأعوام 2017–2019.

مشكلة الدراسة

لقد ورد على لسان الفيلسوف الصيني "كونفوشيوس" أنه : "لو أتيح له الحكم، لبدأ بإصلاح اللغة، فإذا لم تكن اللغة صحيحة فإن ما يقال لا يكون هو المقصود، وما كان يجب القيام به يبقى مهمَلاً، وحينئذٍ تتدهور الأخلاق والفنون، وإذا تدهورت الأخلاق والفنون ضاع الحق والعدل، وأصبح الناس في حال فوضى، ولذلك، فإنه من المهم أن لا يكون هناك ارتجال فيما يقال، وتسمو أهمية هذا الأمر فوق كل اعتبار"[3].

إن هذا القول يؤكد على أن اللغة تمثل المحور المركزي للعمليات الفكرية ووسائل التواصل والاتصال بين الناس، كما أن اللغة هي الأداة المستخدمة للنطق بالقرار القضائي الذي يجب أن تتسم مفرداته بالبساطة والوضوح والدقة وعدم احتمال الوقوع في لبس أو سوء فهم عند تفسير الحكم القضائي، فقد جاء في قرار محكمة النقض المصرية رقم 8792 الصادر سنة 1972 أنه: "متى كانت عبارة النص واضحة، ولا لبس فيها، فإنه يجب أن تعدّ تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع، ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أياً كان الباعث على ذلك، ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه"[4].

وعلى أرض الواقع، يُلاحظ بأن القرارات القضائية فيها طولٌ مبالغ به، وتعتمد على تراكيب معقدة، وتباعد بين أجزاء الجملة، هذا إلى جانب تأثر لغة القضاء ببعض الظواهر اللغوية الأجنبية؛ نتيجة اعتماد الأحكم القضائية في مرجعياتها على الترجمة من القوانين الوضعية الأجنبية، مما يؤسس أرضية للوقوع في الخطأ اللغوي، سواء كان نحوياً أو دلالياً أو صرفياً أو إملائياً.

ويكاد يجمع كثير من القضاة والمشرّعين على: "أن الصلة بين القضاء واللغة العربية وثيقة، فالأحكام القضائية يجب أن تصاغ جيداً، وأن تفسير الأحكام للنصوص القانونية يجب أن يكون تفسيراً لا يتعارض مع قواعد اللغة العربية؛ ذلك أن الأخطاء اللغوية في

---

[2] يمونة، جود، **الأخطاء اللغوية في نشاط التعبير لدى تلاميذ السنة الثالثة متوسطة دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، الجزائر، 2015م، ص146–ص148.

[3] بيومي، سعيد، **لغة الحكم القضائي دراسة تركيبية دلالية**، القاهرة، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر، 2009م، ص16.

[4] محكمة النقض المصرية، قرار رقم 8792 الصادر سنة 1972، الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية www.cc.gov.jo.

القرارات القضائية يؤدي إلى غموضها، وإلى أن تحمل في ثناياها مخاطر قانونية واجتماعية، وأن لاتؤدي إلى حسم المنازعات بين الخصوم، ولا أن تحقق العدالة"[5].

وانطلاقاً من ذلك، فإن مشكلة هذه الدراسة تتمحور حول تسليط الضوء على أهم الأخطاء اللغوية (النحوية، والصرفية، والإملائية، والدلالية) الواردة في قرارات مختارة صادرة عن المحاكم النظامية الأردنية خلال الفترة 2017–2020.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أبرز الأخطاء النحوية والصرفية ووالإملائية الدلالية الواردة في قرارات مختارة للمحاكم النظامية الأردنية خلال الفترة 2017–2020، وذلك من خلال ما يأتي:

1. تشخيص واقع اللغة العربية في القرارات الصادرة عن المحاكم النظامية الأردنية خلال الأعوام 2017–2020.
2. استطلاع مدى التزام تلك القرارات القضائية بمعاني المفردات القانونية الدقيقة، من القدرة على اختيار الكلمة المناسبة للمعنى المناسب.
3. التحقق من مدى حاجة العاملين في السلطة القضائية إلى التأهيل اللغوي بما يتناسب مع مستوياتهم الأكاديمية وفئات أعمالهم.
4. تقديم توصيات من شأنها رفع مستوى الأداء اللغوي لدى العاملين في السلطة القضائية.

أهمية الدراسة

يمكن تقسيم أهمية هذه الدراسة إلى جانبين: علمي نظري، وعملي تطبيقي، ويمكن إبراز ذلك من خلال النقاط الآتية:

أ- الأهمية العلمية النظرية

تنبع الأهمية العلمية النظرية لهذه الدراسة من أهمية العلاقة التلازمية والحتمية بين اللغة والقضاء، فاللغة تمثل القالب الذي تصاغ من خلاله أحكام القضاء، والتي تفصح عن وجه الحقيقة من خلال نطق القاضي بالحكم الفصل، ومن ثم تدوين هذا القرار على يد كاتب يجب أن يكون عالماً بأصول اللغة العربية وخصائصها اللغوية والنحوية والصرفية والإملائية والدلالية، ومتجنباً للمحسنات البديعية والأساليب البلاغية التي يضيف استخدامها غموضاً للمعنى، وفي حال ورد خطأ لغوي في قرارات المحاكم فإنه قد يؤثر على المعنى المقصود، وقد يُفسّر بطريقة خاطئة تعارض جوهر الوظيفة الأساسية للعدل، والمتمثلة بتحقيق العدالة.

ومن جوانب الأهمية العلمية الأخرى لهذه الدراسة نُدرة الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع المهم والمرتبط بتحقيق المصلحة العامة، إذ يؤمل أن تغني هذه الدراسة المكتبة العربية، وأن تكون محفزاً للباحثين والمهتمين في هذا المجال بإجراء دراسات مماثلة مستقبلاً.

---

[5] الكيلاني، فاروق، اللغة العربية في القضاء الأردني المشكلات والحلول، **بحث منشور في الموسم الثقافي العشرون لمجمع اللغة العربية الأردني**، عمان، 2002م، ص26.

ب- الأهمية العملية التطبيقية

يؤمل من نتائج هذه الدراسة لفت انتباه القائمين على السلطة القضائية إلى أبرز الأخطاء اللغوية (النحوية والصرفية والدلالية والإملائية) الواردة في قرارات المحاكم النظامية الأردنية، والتي قد يؤدي الوقوع فيها إلى اللبس وعرقلة سير العدالة.

مبررات اختيار موضوع الدراسة

لقد تم اختيار موضوع هذه الدراسة لعدة أسباب يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. كثرة الأخطاء اللغوية في قرارات المحاكم النظامية الأردنية، بحيث أصبحت تلك الأخطاء تشكل ظاهرة لابد من الوقوف العلمي عندها وتحليلها، واقتراح أوجه العلاج الملائمة لها.
2. قلة عدد الدراسات العربية التي تناولت هذا المجال، على حد علم الباحث.
3. تعدُّد أسباب الوقوع في الأخطاء اللغوية، فمن تلك الأسباب ما هو عضوي، يتعلق على سبيل المثال بضعف السمع الذي قد يؤدي إلى سماع الكلمات بصورة مشوهة أو ناقصة، وهناك أسباب تربوية تعود إلى ضعف معلمي اللغة العربية وتقصيرهم بتدريب طلابهم على مهارات اللغة العربية كافةً، وهناك أسباب تتعلق بشيوع استخدام اللهجة العامية[6]، وأسباب أخرى تعود إلى الكتابة العربية، ومنها عدم المطابقة بين رسم حرف الهجاء وصوته، وتشابه الكلمات في شكلها مع اختلاف معانيها، وارتباط قواعد الإملاء بقواعد النحو والصرف، وعامل وصل الحروف وفصلها[7]، إلى جانب الأسباب الاجتماعية ممثلةً بتزاحم اللهجات العامية مع الصور الصوتية الفصيحة للكلمات، وعدم اكتراث أفراد المجتمع بالخطأ الكتابي، وكره المتعلمين لمادة اللغة العربية لِما يلاقونه من صعوبة في دراستهم للقواعد النحوية والصرفية ومحاولاتهم فهمها وتطبيقها.

الدراسات السابقة

لقد اطّلع الباحث على مجموعة من الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، واتضح له وجود فجوة بحثية تمثلت بعدم تناول تلك الدراسات –باستثناء دراسة واحدة– للأخطاء اللغوية الواردة في قرارات المحاكم الأردنية بالرغم من أهمية هذا الموضوع المرتبط بالمصلحة العامة، مما يعطي بُعداً قيمياً لهذه الدراسة في تناولها هذا الموضوع الحيوي والمهم.

ويورد الباحث تالياً عدداً من الدراسات العربية التي تناولت الأخطاء اللغوية بشكلٍ عام، وهي مرتبة من الأقدم إلى الأحدث كما يأتي:

- دراسة الخزاعي، فالح، **اللغة العربية على كرسي القضاء**: أوردت الدراسة مقدمة بأهمية اللغة العربية من كونها لسان الوحي ولغة التعبد لله عز وجل، إلى جانب اعتلاء اللغة لكرسي القضاء للفصل بين المتنازعين، مما يحتم على العاملين في السلطة القضائية أن تتوفر لديهم الدراية التامة بكافة مهارات اللغة العربية.

[6] وجد الباحث الكثير من الألفاظ العامية أثناء مراجعته للقرارات القضائية الصادرة عن المحاكم النظامية الأردنية خلال الفترة 2017–2020.

[7] ظهير، أحمد و محمد، إقبال، تحليل الأخطاء الكتابية عند دارسي اللغة العربية بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام أباد، **مجلة القسم العربي**، ع(26)، 2019م، ص17.

- دراسة بيومي، سعيد، **لغة الحكم القضائي دراسة تركيبية دلالية:** حلّلت الدراسة اللغة المستخدمة في القضاء، وتوصلت إلى وجود طول وتعقيد مبالغ به في قرارات المؤسسات القضائية، وإفراط في استخدام العبارات المقيدة للمعنى، مما يؤدي إلى تقييد جميع أو بعض أجزاء الجملة، إلى جانب ازدحام الجملة القضائية بتفاصيل تعرقل التوصل إلى العلاقات بين أجزائها.
- دراسة الدويك، ياسمين، **تحليل الأخطاء اللغوية الواردة في الكتب الرسمية الصادرة من دواوين عمادات جامعة مؤتة لعام 2008–2009:** تناولت الدراسة الأخطاء اللغوية التي وردت في الكتب الرسمية الصادرة عن دواوين جامعة مؤتة خلال العامين 2008–2009، حيث تم جمع الكتب الرسمية التي صدرت خلال تلك الفترة، وتحليلها، وبيان وجه الخطأ فيها، وتصويبها بالاعتماد على الأصول اللغوية، والمعاجم العربية، والقرارات المجمعية، وكان من أبرز نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة بين أسباب الخطأ اللغوي لدى كتبة الدواوين في جامعة مؤتة وبين مستواهم الأكاديمي، تلاها عدم عرض تلك الكتب الرسمية على مختصين لغويين لتدقيقها، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الخطأ اللغوي يؤثر في معنى النص، ويؤدي إلى قلب الدلالة وتحويلها، كما بيّنت الدراسة أن العدد الكلي للأخطاء اللغوية الواردة في الكتب الرسمية الصادرة عن دواوين جامعة مؤتة قد بلغ 9400 خطأ، تنوّعت بين أخطاء إملائية بنسبة 0.71%، تلتها الأخطاء النحوية والصرفية بنسبة 0.21%، تلتها الأخطاء الدلالية بنسبة 0.047%.
- دراسة أبو العثم، فهد، **اللغة العربية ودورها في التشريع والقضاء:** شدّدت الدراسة على ضرورة إتقان القضاة والكتبة للغة العربية، لِما لذلك الإتقان من ارتباط مباشر بالفهم الصحيح للقرار القضائي، وقد أحصت الدراسة أبرز الأخطاء اللغوية الواردة في قرارات المحاكم الأردنية، وتوصلت إلى وجود ضعف عام في جهاز السلطة القضائية من حيث إتقان مهارات اللغة العربية إملائياً ونحوياً ودلالياً.
- دراسة سهم، عبدالجبار، **أهمية اللغة العربية في التقاضي أمام المحاكم:** أكدت الدراسة على التصاق اللغة العربية في الضمير الجمعي، والتكوين العقيدي، كونها لغة القرآن الكريم المتضمن لكافة أوجه الفصاحة والبلاغة، ثم تناولت الدراسة ما طرأ على اللغة العربية من اختلاط العرب بالعجم، والتأثر باللغات الأجنبية وإسقاط بعض مفرداتها على اللغة العربية، ثم تناولت الدراسة اللغة العربية في السياسة القضائية في المغرب من خلال مناقشة قانون الظهير الشريف رقم 64 – 3 الصادر عام 1965 بشأن توحيد المحاكم، حيث يوجد في المغرب عدداً من اللغات الأخرى إلى جانب اللغة العربية، وأهمها لغة الأمازيغية للبربر، والتأثر باللغة الفرنسية والإسبانية، وقد بيّنت الدراسة أن توحيد المحاكم في السلك القضائي قد أحدث انقلاباً جذرياً في لغة القضاء الذي كان مقسماً شكلاً وموضوعاً إلى أكثر من لغة، وبعد أن أصبحت العربية هي اللغة الرسمية للقضاء والتقاضي لدى المحاكم المغربية بجميع أنواعها وعلى مختلف درجاتها، تم تكريس الاتجاه الرسمي العام في العمل باللغة العربية كلغة للمقالات والمذكرات والمرافعات والمداولات والأوامر والأحكام.
- دراسة حطاب، مأمون، **اللغة العربية في القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية:** سلطت الدراسة الضوء على الأخطاء اللغوية الواردة في قرارات المحاكم والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، وأوراق امتحانات طلبة بكالوريوس الحقوق في الجامعات عينة الدراسة، وهي: الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة آل البيت، وجامعة عمان العربية للدراسات العليا، وجامعة الإسراء الخاصة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ضعف واضح في مختلف مكونات المنظومة اللغوية للغة العربية، مما يؤثر في قراراتها سلباً، وللتخلص من هذا الضعف، أوصت الدراسة القائمين على السلطة القضائية بإخضاع كتبة قرارات المحاكم ومحاضر الجلسات لامتحان كفاية لغوية قبل تعيينهم، وأن لا يقل مستوى نجاحهم عن جيد جداً، وأن يتم تكليف لغويين لمراجعة ما يقع من أخطاء لغوية في قرارات المحاكم.

- دراسة حسن، حنيفة، **تحليل الأخطاء الشائعة في مهارة التعبير التحريري:** هدفت الدراسة إلى تحليل الأخطاء الشائعة في مهارة التعبير التحريري، وقد توصلت الدراسة إلى أن من أبرز الأخطاء الشائعة في التعبير التحريري: التنازع في تركيب الكلمات ومعانيها، ومخالفة أسلوب اللغة العربية، واستخدام صفة لا تتناسب مع الموصوف، واستعمال حرف جر غير مناسب لموقعه في الجملة، وعدم تناسب الفعل والفاعل بسياق الجملة.
- دراسة ديلمي، قدري، **تحليل الأخطاء الشائعة في كتابة رسالة الماجستير بقسم تعليم اللغة العربية:** هدفت الدراسة إلى تحليل الأخطاء النحوية والتركيبية الشائعة في كتابة رسائل الماجستير في قسم تعليم اللغة العربية بجامعة مولانا مالك ابراهيم مالانج في ماليزيا، إلى جانب معرفة العوامل والأسباب المؤدية إلى الوقوع في تلك الأخطاء، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأخطاء النحوية والتركيبية الشائعة أثناء كتابة رسائل الماجستير بقسم تعليم اللغة العربية بجامعة مولانا مالك ابراهيم مالانج تقسم إلى ثلاثة أقسام، هي: أخطاء الزيادة، وأخطاء الإبدال، وأخطاء في سوء الترتيب، وفيما يتعلق بالعوامل المؤدية إلى وقوع تلك الأخطاء النحوية والتركيبية، فهي: الجهل بقيود القاعدة، والتطبيق الناقص للقواعد، والصعوبة في الترجمة، وصعوبة تعيين المفردات المناسبة في الجملة.
- دراسة الحسن، أولياس، **مكانة اللغة ضمن المنظومة القضائية دراسة قضائية مقارنة مدعّمة باجتهاداتٍ قضائية:** أكدت الدراسة على أهمية **اللغة العربية ضمن العمل القضائي بالمغرب، باعتبارها أساس التواصل والخطاب والترافع، ونظراً لكونها قاعدة أساسية من القواعد التي يرتكز عليها أي مجتمع، وعلى ذلك، فإن استحضار هذه اللغة في المرافعات امام المحاكم هو بمثابة حضور لهوية المواطن المغربي، حتى لو كان أحد أطراف النزاع أجنبياً، أو كانت القضية المعروضة للنظر مدعمة بوثائق محررة بلغة أجنبية، فإن اللغة العربية هي المعتمدة في العمل القضائي وتدبير المنازعات القضائية.**
- **دراسة** زرواق، أميرة، و زميت، أسماء، **دراسة الأخطاء اللغوية عند مستعملي اللغة العربية الفصحى حديثاً:** هدفت الدراسة إلى التحليل المنهجي للأخطاء اللغوية لدى مستخدميها من طلبة الجامعات في ظل تزايد الضعف اللغوي في اللغة العربية بمستوياتها المختلفة، وقد تم اختيار عينة الدراسة من طلبة جامعة المسيلة في الجزائر، للتعرف على الأخطاء اللغوية الشائعة لديهم، وبيان مكانة الخطأ اللغوي في الدراسة اللغوية، ونوعه وأسبابه، والأساليب المقترحة لمعالجة تلك الأخطاء، وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من الأخطاء اللغوية بمستوياتها الثلاثة (النحوية والصرفية والإملائية) لدى أوراق امتحانات طلبة جامعة المسيلة، مما يستدعي لفت نظر القائمين على العملية التعليمية في الجامعات إلى ضرورة التنبه إلى الأخطاء اللغوية التي يقع بها الطلاب الجامعيين.

منهجية الدراسة

للإجابة عن أسئلة هذه الدراسة وتحقيق أهدافها، ستتم الاستعانة بعدد من مناهج البحث العلمي، وأولها منهج دراسة الحالة، وهي حالة المحكام النظامية الأردنية والقرارات الصادرة عنها خلال الفترة 2017–2020، وسيستعين الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي لتحليل ظاهرة الأخطاء اللغوية في القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم النظامية الأردنية خلال الأعوام 2017–2020، إذ قام الباحث بتحليل (71) قراراً قضائياً صادراً عن تلك المحاكم خلال فترة الدراسة، ومنشوراً في منصة قرارك الإلكترونية، وقام الباحث بتصنيف تلك الأخطاء اللغوية وفق أربعة مستويات، هي: الأخطاء النحوية، والأخطاء الصرفية، والأخطاء الإملائية، والأخطاء الدلالية.

العدد اربعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة بما يأتي:

- **الحدود المكانية:** المحاكم النظامية الأردنية.
- **الحدود الزمانية:** تقتصر الحدود الزمانية لهذه الدراسة على الأعوام 2017–2020، وقد تم اختيار هذه السنوات بسبب الزخم الكبير للقرارات القضائية الصادرة كل عام عن المحكام النظامية الأردنية، مما جعل الباحث يكتفي بهذه الفترة الزمانية.
- **الحدود الموضوعية:** قرارات المحاكم النظامية الأردنية، والمنقسمة إلى محاكم الدرجة الأولى (الصلح والبداية)، ومحاكم الدرجة الثانية (الاستئناف)، ومحكمة التمييز، ومحكمة العدل العليا.

تقسيم الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، وخاتمة ونتائج وتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: ماهية الأخطاء اللغوية.**
- **المبحث الثاني: الأخطاء اللغوية الواردة في قرارات المحاكم النظامية الأردنية خلال الفترة 2017–2020.**

المبحث الأول: ماهية الأخطاء اللغوية

يستعرض الباحث في هذا المبحث ماهية الأخطاء اللغوية من حيث بيان الأخطاء النحوية، والأخطاء الصرفية، والأخطاء الإملائية، والأخطاء الدلالية، وذلك على النحو الآتي:

التعريف بالأخطاء النحوية

يمثل النحو مكوّناً أساسياً من مكونات منظومة اللغة العربية، فالنحو العربي يمثل نظاماً علمياً يحمي اللغة من فوضى التعبير واختلاط المقاصد، ويجعلها سهلة وميسرة وجميلة، فهو بذلك يضمن لأبناء المجتمع لغة موحدة يتفاهمون من خلالها، وتتآلف بها قلوبهم، وتتقارب أساليبهم، وتكمل لهم وحدة التواصل بين الماضي والحاضر[8]. ويتناول علم النحو موضوعات التذكير والتأنيث، والإفراد، والتثنية والجمع، إلى جانب معرفة حركات أواخر الكلم وعلاماتها في النصوص العربية[9]، فلهذا العلم أهمية كبيرة، إذ إنه علم يحمي المعنى، ويخلصه من التحريف والتشويه والتغيير[10]، ويرتب اللغة ترتيباً يؤدي إلى الحق المعروف أو إلى العادة الجارية"[11]

---

[8] سهم، عبدالجبار، أهمية اللغة العربية في التقاضي أمام المحاكم، **مرجع سابق**، essaouiranews.com.

[9] الروسان، سليم، **قواعد الكتابة والخط**، ط(1)، 1989م، ص15.

[10] المناصرة، عباس، **أطلس النحو العربي**، عمان، جمعية عمال المطابع الأردنية، 1994م، ص132.

[11] هاشم، محمود، **إجراءات التقاضي والتنفيذ**، ط(1)، الرياض، 1989م، ص19.

العدد اربعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ومن أكثر الأخطاء النحوية انتشاراً ما يلي:

1. **التذبذب بين الياء والواو في جمع المذكر السالم**
2. **الأخطاء النحوية في استعمال حركات الإعراب**
3. **الأخطاء النحوية في قواعد العد والمعدود**

التعريف بالأخطاء الصرفية

يُعتبر علم الصرف من أحد الأركان الرئيسية لعلوم اللغة العربية، ولا غنى عن الإلمام بهذا العلم إلماماً كاملاً، وإجادة العمل بأصوله وأحكامه وقوانينه.

والصرف لغةً: هو رد الشيء عن وجهه، صرفه يصرف صرفاً، فانصرف وصارف نفسه عن الشيء: صرفها عنه[12]. وقوله تعالى: "صرف الله قلوبهم[13]" أي أضلهم الله مجازاً على فعلهم، وصرفت الرجل علي فانصرف، والتصريف هو التغيير، ومنه تصريف أي تغيير[14]. أما اصطلاحاً، فهو: العلم بأحكام بُنية الكلمة، وبما لأحرفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وإبدال ونسبة، وهو يطلق على أمرين، الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة من ضروب المعاني، والثاني، هو تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، إما لسبب معنوي، أو لسبب لفظي، ولغرض ينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والإدغام والقلب، ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء والأفعال المتصرفة غير الجامدة، أما الحروف ومبنيات الأسماء وجوامد الأفعال، فلا تدخل في مجال دراسته[15].

وعلم الصرف الذي يُعرف باسم الصِرافة أو علم التشكل أو علم تشكُّل الكلمات، هو ذلك العلم الذي تُعرف به أحوال بنية الكلمة وصرفها على وجوه شتى لمعان مختلفة، إذ يتوفر علم الصرف على تبيان تأليف الكلمة المفردة بتبيان وزنها وعدد حروفها وحركاتها وترتيبها، وما يعرض لذلك من تغيير وحذف، وما في حروفها وحركاتها وترتيبهما، وما في حروف الكلمة من أصالة وزيادة[16]. ولعلم الصرف قواعد وأصول يمكن من خلالها التعرف على أبنية الكلمة، والمقصود بذلك صيغها الأصلية والعارضة، وما يطرأ عليها من تغيير معنوي في دلالتها، كالنسبة، والتثنية، والجمع، والتصغير، والتأنيث والتذكير، كما أن علم الصرف يمكّن من دراسة ما يطرأ على الأفعال من تغيرات صوتية كالتجريد والإعلال والزيادة والإبدال والحذف والقلب والإدغام المكاني وكافة المتغيرات الصوتية التي تصيب الكلام العربي[17].

---

[12] الأسمر، راجي، **المرجع في الإملاء**، (مراجعة: إميل يعقوب)، طرابلس، جروس برس، 1988م، ص32.

[13] القرآن الكريم، سورة التوبة، آية127.

[14] الحسني، مكي، **نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية**، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 2009م، ص11.

[15] خليل، إبراهيم، و الصفدي، امتنان، **فن الكتابة وأشكال التعبير**، ط(2)، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009م.، ص13.

[16] الناهي، هيثم و شريّ، هبة و حسنين، حياة، **مشروع المصطلحات الخاصة**، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2018م.، ص609.

[17] شحاتة، حسن و السمعان، مروان، **المرجع في تعليم اللغة العربية وتعلمها**، **القاهرة**، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2012م.، ص220.

العدد اربعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ولعلم الصرف غايتان، معنوية، ولفظية، فأما الغاية المعنوية، فيقصد بها توليد صيغ جديدة تغني اللغة وتقدم ألفاظاً لمعانٍ مختلفة، أما الغاية الثانية، فلفظية، تهدف إلى تخفيف ثقل الأصوات، حيث يتم تغيير بعض الحركات والأحرف لإزالة مظاهر الاستثقال عن اللفظة، فبدل قولنا (عَوَدَ) نقوم بإعلال الواو المتحركة ألفاً فنقول (عاد)، وإذا كان التصريف يعني التغير والتحويل فإنه يتجه أكثر ما يتجه إلى الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة ويتفادى ما كان جامداً مستعصياً على عملية التصريف، كأسماء الأعلام الأجنبية، وأسماء الأصوات، وأسماء الأفعال، وحروف المعاني، كحروف الجر، وحروف الاستقبال، وحروف التمني[18].

يُعتبر علم الصرف من أدق العلوم اللغة وأهمها، لأنه علم تهيئة الكلمات قبل دخولها في التراكيب، ومن أجل ذلك، فإن هذا العلم تعترضه الكثير من التعقيدات التي توقع في الأخطاء الصرفية، والتي تُعرّف بأنها: الأخطاء التي تخرج عن قاعدة من قواعد تصريف الكلمات وطرائق

اشتقاقها، ومثالها: الخطأ في استخدام كلا وكلتا، والخطأ في النسب، والخطأ في الجموع[19].

ولعلم الصرف أهمية كبيرة في علوم اللغة العربية، فقد وصفه ابن جني بأنه: "ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف"[20].

وتعود أهمية علم الصرف في علوم اللغة العربية إلى أن أي خطأ في حركة أواخر الكلمة أو في بنيتها أو اشتقاقاتها، يؤدي إلى تحريف أو تغيير المعنى، مما يؤثر سلباً في منطوق الكلمة، أو فيما بقصد إليه المتكلم.

ومن أبرز الأخطاء الصرفية، الخطأ في الأسماء المشتقة، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، والخطأ في اشتقاق الأفعال، إذ إن الأصل أن يؤخذ الفعل الماضي من المصدر على أوزان مختلفة[21]، مثل: جعل، حرث، استبشر. ومن الأخطاء الصرفية الشائعة أخطاء الاشتقاق، واستخدام اسم المفعول في موضع اسم الفاعل، والأخطاء في الإفراد والتثنية والجمع، إذ ينقسم الاسم من حيث العدد إلى: مفرد ومثنى وجمع (سالم وتكسير). ومن الأخطاء الصرفية الأخرى، أخطاء الكلمات المفردة، والتي يؤدي الوقوع بها إلى انعدام العلاقة بين المعنى المفهوم من اللفظ، والمعنى المراد فعلاً، ومثال ذلك التهنئة بقول كلمة مبروك، وهي كلمة مشتقة من الفعل الثلاثي بَرَكَ، يعني الاستناخة، يقال برك البعير بروكا أي ألصق صدره بالأرض[22]، مما

---

[18] الناهي، هيثم و شريّ، هبة و حسنين حياة، مشروع المصطلحات الخاصة، **مرجع سابق**، ص611.

[19] جاسم، علي، دراسات لغوية الجاحظ عالم اللغة التطبيقي، **مرجع سابق**، ص56

[20] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، (ت 392هـ)، **المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني**، (تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين)، القاهرة، 1954م، 2/1.

[21] أبو مغنم، محمود، **تحليل الأخطاء الصرفية لدى الناطقين بغير العربية في ضوء علم اللغة التطبيقي**، عمان، الجامعة الأردنية، 2012م، ص75.

[22] دلّع، محمد، **تحليل الأخطاء النحوية والصرفية في تركيب الكلام دراسة مقارنة بين برنامج الجدال العربي الكندي وبرنامج الجدال العربي منابر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، ماليزيا، 2019م، ص18.

العدد اربعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يعني انتفاء العلاقة بين المعنى المراد بالتهنئة، ومعنى كلمة مبروك، والصواب استخدام كلمة مبارك، وذلك من قوله عز وجل: {وجعلني مباركاً أين ما كنت وأوصاني

بالصلاة والزكاة ما دمت حيا} [23].

التعريف بالأخطاء اللغوية

إن الرسم الإملائي تصوير خطي لأصوات الكلمات المنطوقة، يتيح للقارئ أن يعيد نطقها طبقاً لصورتها التي نُطقت بها[24]، ولمّا كانت بعض الحروف في الكتابة العربية تخضع في رسمها إلى عوامل أخرى محررة من التزام الصورة النطقية، فقد جاءت الحاجة إلى وضع ضوابط عامة، تنظم رسم الحروف في أوضاعها المختلفة، وهذه الضوابط هي قواعد الرسم الإملائي.

إن الإملاء نظام لغوي موضوعه الكلمات التي يجب فصلها، والتي يجب وصلها، والحروف التي تزاد، والحروف التي تُحذف، والهمزة بأنواعها المختلفة[25]. ووظيفة الإملاء أنه يعطي صورة بصرية للكلمات تقوم مقام الصور السمعية عند تعذر الاستماع[26] والغاية من تدريس قواعد الإملاء هي تحقيق القدرة على كتابة ما يريد الشخص كتابته كتابةً صحيحةً خاضعة للقوانين المعروفة للكتابة في اللغة التي تدرّس[27].

وللإملاء منزلة كبيرة بين فروع اللغة العربية، فهو من الأسس الهامة للتعبير الكتابي، فإذا كانت قواعد النحو والصرف هي وسيلة صحة الكتابة من حيث الإعراب والاشتقاق، فإن الإملاء هو وسيلة صحة الكتابة من حيث الصورة الخطية[28]، وأي خطأ إملائي يشوّه الكتابة، ويعوق فهم الجملة.

---

[23] القرآن الكريم، سورة مريم، آية31.

[24] أحمد، عمر، **أخطاء اللّغة العربية المعاصرة عند الكُتاب والإذاعيين**، ط(4)، القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2006م، ص49.

[25] مرتاض، عبدالجليل، **في رحاب اللّغة العربية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004م، ص12.

[26] الجبوري، إمام، **المعجم الدلالي بين العامي والفصيح**، بيروت، مكتبة لبنان، 1998م، ص37.

[27] شحاتة، حسن، **تعليم الإملاء في الوطن العربي أسسه وتقويمه وتطويره**، ط(2)، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1992م، ص17.

[28] بلعيد، صالح، **ضعف اللغة العربية في الجامعات الجزائرية**، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2009م، ص117.

العدد اربعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ومن أهم الأخطاء الإملائية المنتشرة: أخطاء كتابة الحروف بشكل غير صحيح، والأخطاء في الهمزة.

التعريف بالأخطاء الدلالية

تحتمل مادة (دل) معانٍ مختلفة وردت في المعاجم العربية، وهناك إجماع على أن كلمة دلالة تدل على الهدى. يقال: دله على الشيء يدله دلا ودلالة فاندل: سدده إليه"[29]. والدلالة اصطلاحاً هي العلم الذي يدرس المعنى، أو العلم الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى.

وعلم الدلالة هو مجموعة من الدراسات الهادفة إلى استخدام اللغة بالنظر إلى وجوه مختلفة وكثيرة من التطبيق، وإلى السياق اللغوي وغير اللغوي، وبالنظر إلى المشتركين في المحادثة ومعرفتهم وممارستهم للأشياء والحالات التي تكون فيها المعلومة المحددة وثيقة الصلة.

وعلم الدلالة يختص بدراسة اللفظ من حيث القصد الذي يرمي إليه، أي: دراسة المعنى المراد من اللفظ والعلاقة بينهما، ويقع الشخص في الخطأ الدلالي عندما يستخدم في كتابته ألفاظا لا تحمل المعنى المراد الصحيح الذي ورد في المعاجم العربية.

ومن أسباب الوقوع في الخطأ الدلالي ما يأتي[30]:

1. ضعف مهارة الكاتب الأدبية.
2. قلة الاطلاع على كتب الأدب والمعاجم.
3. التأثر باللهجة العامية المحكية، التي سيطرت على العقل واللسان، وانعكست بشكل لا إرادي على المخاطبات الرسمية.
4. انتشار المصطلحات الأجنبية الدخيلة على اللغة العربية.

إن الاطلاع على أسباب الوقوع في الأخطاء الدلالية، يقودنا إلى توضيح بعض الأخطاء الدلالية التي يقع بها الكتاب، ومنها الأخطاء في إقحام الكلمات الأجنبية والعالمية، والأخطاء في استخدام كلمات في غير مواضعها، والأخطاء في استخدام حروف الجر[31].

المبحث الثاني: الأخطاء اللغوية الواردة في قرارات المحاكم النظامية الأردنية خلال الفترة 2017–2020

قام الباحث بتحليل (71) قراراً قضائياً صادراً عن المحاكم الأردنية خلال الفترة 2017–2020، وقام بتقسيم الأخطاء اللغوية وفق أربعة مستويات، هي: الأخطاء النحوية، والأخطاء الصرفية، والأخطاء الإملائية، والأخطاء الدلالية، وهي مبينة في الجداول الآتية.

جدول رقم (1): أبرز الأخطاء النحوية الواردة في قرارات المحاكم الأردنية خلال الفترة 2017–2020*

[29] أبو مغنم، محمود، تحليل الأخطاء الصرفية لدى الناطقين بغير العربية في ضوء علم اللغة التطبيقي، **مرجع سابق**، ص109

[30] شحاتة، حسن، تعليم الإملاء في الوطن العربي أسسه وتقويمه وتطويره، **مرجع سابق**، ص32–ص39.

[31] أبو مغنم، محمود، تحليل الأخطاء الصرفية لدى الناطقين بغير العربية في ضوء علم اللغة التطبيقي، **مرجع سابق**، ص110.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد اربعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الرقم	الخطأ	الصواب
الخطأ في المثنى		
.1	**قاموا** بإحضار أشخاص للمجني عليها	قاما
.2	**وأجبروها**	وأجبراها
.3	ومكثت عند **المتهمين**	المتهميْن
.4	**قاموا**	قاما
.5	تم تجريم **المتهمون**	المتهميْن
.6	يتلخص **سببيْ**	سببا
.7	قام المدعى عليهما بوضع الطمم في ارض المدعي **ورفض** ازالته.	رفضا
.8	وطلب **الوسيطين**	الوسيطان
.9	تبيّن أن المشتكى عليهما **تمكنوا**	تمكنّا
.10	ثم **سئلوا**	سُئلا
.11	عما أسند **إليهم فأجابوا بأنهم غير مذنبين**	فأجابا بأنهما غير مذنبان
.12	أن موقعيْ الضبط **ذكروا**	ذكرا
.13	وله **شركتين**	شركتان
.14	ولدى دخول المشتكى عليهما لبيت المشتكي **قاموا**	قاما
.15	إلى أن **قاموا**	قاما
.16	وحضور **الظنينان**	الظنينين
.17	كما أن **الظنينان**	الظنينين

.18	ليس **راجع للظنينان**	راجعاً للظنينين
.19	عدم مسؤولية **الظنينان**	الظنينين
.20	المشتكى عليهما قد **احدثوا لغط**	أحدثا لغطاً
.21	نتيجة للمشاجرة التي **احدثوها**	أحدثاها
.22	نتيجة تخلف المدعى **عليهم**	عليهما
.23	وما يزالان **ممتنعان**	ممتنعيْن
.24	يعرف **المتهمان**	المتهميْن
.25	توجه **المتهمين**	المتهمان
.26	أن المتهمين **مكررين**	مكرران
.27	حضر اليه **شخصين**	شخصان
.28	بشهادة **المشتكيان**	المشتكييْن
.29	يقوم بمطاردة **شخصان**	شخصين
.30	ولم يتمكن من الإمساك **بهم**	بهما
.31	فإن حساب **الخبيران**	الخبيريْن
.32	تقع على **صفحتان**	صفحتيْن
.33	لم يرضَ الطرفان بهذا القرار **فطعنوا**	فطعنا
.34	بموجب **الشيكان**	الشيكيْن
.35	**والذي** أقر المدعي باستلامهما	واللذيْن

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد اربعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

.36	حضر **الوكيلين**	الوكيلان
الخطأ في جمع المذكر السالم		
.1	كان **منظمي**	منظمو
.2	كان هنالك **مسافرين اخرين**	مسافرون آخرون
.3	مما دعا **المتهمون**	المتهمين
الخطأ في التمييز		
.1	**دينار**	ديناراً
الخطأ في العدد والمعدود		
.1	**ثلاث ايام**	ثلاثة
الأخطاء الإعرابية		
.1	وقدم وكيل الظنين **كتاب صادر**	كتاباً صادراً
.2	وانني اخذت **مبلغ مالي**	مبلغاً مالياً
.3	تتضمن **تهديد وذم وقدح وتحقير**	تهديداً وذماً وقدحاً وتحقيراً
.4	وأطلق منها **عيار ناري**	عياراً نارياً
.5	عللت قرارها تعليلاً غير سائغ **ومقبول**	مقبولاً
.6	مما شكل **نقصان**	نقصاناً
.7	قال الشاهد: سمعتُ **حوار**	حواراً
.8	يمثل **اعتداء**	اعتداءً

.9	وكان يتقاضى **راتب شهري**	راتباً شهرياً
.10	وأجري له **علاجاً تخصصياً**	علاجٌ تخصصيٌّ
.11	لا يعتبره القانون **ترويجٌ** لأفكار إرهابية	ترويجاً
.12	مما يجعل الوصف الجرمي **واقعٌ** في غير محله	واقعاً
.13	تلقى المدعي **اتصال** من الملازم	اتصالاً
.14	وقدم وكيل المدعي **كتاب صادر**	كتاباً صادراً
الخطأ في اسم إن وكان وأخواتهما		
.1	كان **موجود** على جواز سفر المشتكى عليه	موجوداً
.2	وإلا كان **اثراء** بلا سبب	إثراءً
.3	أصبح رصيده **صفر**	صفراً
.4	أصبح رصيده **مدين**	مديناً
.5	ويكون قرارها **مشوب**	مشوباً
.6	كان **متواجد**	متواجداً
.7	ويكون لهذا التنازل **أثراً**	أثرٌ
.8	حيث إن هناك **قرار صادر** بالدعوى	قراراً صادراً
.9	إن **المتهمون** الثلاثة	المتهمين
.10	إن لدى المميز **بينات ودفوع**	بيناتٍ ودفوعاً
.11	بأن هناك **اسمان تجاريان متشابهان**	اسمين تجاريين متشابهين

***المصدر**: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على قرارات قضائية مختارة خلال الفترة 2017–2020

من خلال استعراض بيانات الجدول رقم (1)، يتضح بأن الأخطاء النحوية تعددت وتنوعت في القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم النظامية الأردنية خلال الفترة 2017–2020، فقد بلغ عدد الأخطاء في المثنى (36) خطأً، والخطأ في جمع المذكر السالم بلغ (3) أخطاء، وبلغ عدد الأخطاء الإعرابية (14) خطأً، وبلغ الخطأ في قواعد العدد والمعدود (1) خطأ واحد، بينما بلغ عدد الأخطاء في اسم إن وكان وأخواتهما (11) خطأً.

جدول رقم (2): أبرز الأخطاء الصرفية الواردة في قرارات المحاكم الأردنية خلال الفترة 2017–2020*

الرقم	الخطأ	الصواب
الخطأ في جزم أو نصب الفعل المضارع		
.1	**أن تؤدي**	تؤدِ
.2	لم **ترتض**	ترتضِ
.3	لم **يستوفى**	يستوفِ
.4	لم **يغالي**	يغالِ
.5	لم **يرتضى**	يرتضِ
.6	لم **تفي**	تفِ
.7	**لم يرتضي**	يرتضِ
.8	لم **نرتض**	ترتضِ
.9	**لم تؤدي**	تؤدِ
.10	**لا يرقى**	يرقَ
.11	لم **تراعي**	تراعِ
الخطأ في التأنيث والتذكير		
.1	كونه انه **صاحبة** المركبة	صاحب
.2	كانت المركبة **مؤمن**	مؤمّنة

.3	وذكرت وكيلة المشتكي أنها تحتفظ بحق **موكلتها**	موكلها
.4	وحضور **وكيلة** المدعى عليه المحامي	وكيل
.5	**ولا زال موجودة**	موجوداً
.6	إن كافة إجراءات السير بهذه الدعوى لدى محكمة البداية **مخالف** للأصول	مخالِفة
الخطأ في نصب اسم إن		
.1	وذكر الوكيلان أن هناك **مساعي** للمصالحة	مساعٍ
الخطأ في كتابة الأفعال		
.1	**والتمس** وكيلة المشتكي الامهال	التمست
.2	الذي **اخلا** الشقة	أخلى
.3	**واطمئن** ضميرها	اطمأن
.4	**واسقط** حقه	أسقط
.5	**تفاجئ** بمركبة المشتكى عليه	تفاجأ
.6	و**افهم** منطوق المادة	أُفهم
.7	**فإلتمس** الامهال	التمس
.8	**اخطات** محكمة الدرجة الأولى	أخطأت
.9	عندما **اصدرت** الحكم	أصدرت
.10	ولم **تاخذ**	تأخذ
.11	**أخبرة** الشرطة بذلك	أخبرت
.12	أن يكون قد **أنقضى**	انقضى

.13	تم **اعطاءه** للمشتكي	إعطاؤه
.14	**واستئنف** قرار محكمة	استأنف
.15	تم **اعطائها** للمدعى عليه	إعطاؤها
.16	التي من شانها أن **تسيئ** إلى مكانته الاجتماعية	تسيء
.17	حتى ولو **أكتسب** الحكم	اكتسب
الخطأ في كتابة الأسماء الخمسة		
.1	أو بعلم **ذو** المصلحة بوقوعها	ذي
الخطأ في كتابة الجموع بعد جرها		
.1	بما تحتويه هذه الصفات من **معاني**	معانٍ

* **المصدر**: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على قرارات قضائية مختارة خلال الفترة 2017–2020

من خلال استعراض بيانات الجدول السابق، يتضح بأن الأخطاء الصرفية تنوعت بين (11) خطأً في جزم ونصب الفعل المضارع، و(6) أخطاء في التأنيث والتذكير، وخطأ واحد في نصب اسم إن، و(17) خطأً في كتابة الأفعال، وخطأ واحد في كتابة الأسماء الخمسة، وخطأ واحد في كتابة الجموع بعد جرها.

جدول رقم (3): أبرز الأخطاء الإملائية الواردة في قرارات المحاكم الأردنية خلال الفترة 2017–2020*

الرقم	الخطأ	الصواب
الأخطاء الكتابية		
.1	يستجمع **سار**	سائر
.2	في **القوت**	الوقت
.3	**هوبته**	هويته
.4	للمحطة **الأمنه**	الأمنية
.5	موقع **الالكتروني**	إلكتروني

.6	الجرائم **الالكتذرونية**	الإلكترونية
.7	التوقيع **الوراد**	الوارد
.8	**وواجابت**	واجبات
.9	الاتفاقية **المذكرة**	المذكورة
.10	المدعي **العامن**	العام
.11	وتعهد **خطب**	خطي
.12	**صل**	وصل
.13	**موهد**	موعد
.14	**المنادة**	المناداة
.15	**المادو**	المادة
.16	**مصوغ** قانوني	مسوغ
.17	**وتلمك** الاسم التجاري	تملك
.18	لشهادة **الشاهود**	الشهود
.19	**وعليها** فإنها تستحق أجر	وعليه
.20	**واعاده** المبلغ	إعادة
.21	تم تأمين **تأشيرت** عمرة	تأشيرة
.22	**أتجاه** المدعى عليه	تجاه
.23	اتخاذ صفة الادعاء بالحق الشخصي من **لجرم**	جرم

.24	**مغادره** البلاد	مغادرة
.25	**ابراز** ملف **التحقيقية**	إبراز ملف التحقيق
.26	يقومون **بتدقيق** على التذكرة والجواز	بالتدقيق
.27	**واثناء** وجودي على بوابه **الباخره المتجه**	أثناء وجودي على الباخرة المتجهة
.28	بمبالغ بعشرات **الملاين**	الملايين
.29	قام الظنين بالتصرف بهذه **الاموال**	الأموال
.30	التي حصل عليها **نتيجه** ارتكابه للجرائم	نتيجة
.31	كان يملك **مجموعه** من قطع الاراضي والعقارات	مجموعة
.32	قام **بتصرف باغلبيته**	بالتصرف بأغلبيتها
.33	صدر الحكم عن **هذة** المحكمة	هذه
.34	عن الجرم المسند **الية** دون التعرض للحجز	إليه
.35	قبل ذهابه إلى المركز **الامني**	الأمني
.36	اتصل به شخص يدعى **اسماعيل**	إسماعيل
.37	خارج **ادارة** ترخيص السواقين والمركبات	إدارة
.38	حصل عليها **المستاف**	المستأنف
.39	**اخبرته الثاني اعلاه انه**	أخبرته الثانية أعلاه أنه
.40	**وتريد الاتقاء بها**	الالتقاء به
.41	ويريد **شريك** معه	شريكاً

.42	وطلب مبلغ **ثلاثون الف دينار**	ثلاثين ألف ديناراً
.43	كرر المشتكي مرافعاته **السابق**	السابقة
.44	**وبعثرت** محتويات المنزل	بعثرة
.45	**وحدثت** فيما بينهما كلام	حدث
.46	كانت عصبية حيث **قال** للمشتكي	قالت
.47	**وخرج** من البيت **غاضب**	وخرجت من البيت غاضبة
.48	إذا **كانا يرغب**	كان
.49	أخطأت محكمة شرق عمان حيث **انه** لم تنتظره	إنها
.50	أمام المدعي العام **والتي** لم يتمكن من **مناقشتهم**	والذي لم يتمكن من مناقشتهن
.51	لحقوا به جميعهم وأعادوه إلى السيارة و**أخذه**	وأخذوه
.52	**لمدعى** عليهم الأولى والثانية	المدعى
.53	بتاريخ **إقامت**	إقامة
.54	طلب **بالنتجية** عدم ابراز البينه الخطية	بالنتيجة
الخلط بين حرف الضاد والظاء		
.1	ومواجهة عدة اشخاص من **ظمنهم**	ضمنهم
الأخطاء في كتابة الهمزة		
.1	عبارة عن **اغنام**	أغنام
.2	طلب من الظنين **اعطائه**	إعطاءه
.3	**الا انه**	إلا أنه

.4	قام بتوجيه **انذار**	إنذار
.5	و**ان** المشتكي	أن
.6	وشاهد **احدى** اللوحات	إحدى
.7	واللوحة **الاخرى** غير موجودة	الأخرى
.8	**وانا** مدين	أنا
.9	وهو اتجاه **أرادة** الجاني	إرادة
.10	و**اخبره ان** معرضه	أخبره أن
.11	و**ان** البوابه الرئيسية	أن البوابة
.12	والتي تغلق بواسطة **الاقفال**	الأقفال
.13	تم **اعلان** ختام المحاكمة	إعلان
.14	حلف على **القران**	القرآن
.15	**امام** مدعي عام سلاح الجو	أمام
.16	بهذا **الامر**	الأمر
.17	رفض **إعطائها**	إعطاءها
.18	لم ترد **أليهم**	إليهم
.19	كانت هذه المحكمة **ادانة** الظنين	أدانت
.20	بالجرم المسند **اليهم**	إليهم
.21	فيتعين **اعلان برائتهم**	إعلان براءتهم

.22	**الا انها زالت** ممتنعة عن ذلك	إلا أنها لا زالت
.23	**انه** وعلى ضوء **اسقاط** المشتكي	إنه وعلى ضوء إسقاط المشتكي
.24	وحيث **ان** مدة التعطيل بالتقرير الطبي	إن
.25	**اقل** من عشرة **ايام**	أقل من عشرة أيام
.26	**فانه** يلتمس	فإنه
.27	**اسقاط** دعوى الحق العام	إسقاط
.28	فيمكن **إستظهار** توافرها أم لا	استظهار
.29	من خلال التقرير الطبي **الأولى**	الأولي
.30	حصلت مشاجرة بين المجني عليه **وأشقاؤه**	أشقائه
.31	وقت **اصدار** الشيك	إصدار
.32	**انه** لا يقابله رصيد	أنه
.33	**او ان** الرصيد	أو أن
.34	**اقل** من قيمة الشيك	أقل
.35	**او** تم بصورة تمنع صرفه	أو
.36	**الحاق** الضرر بمال الغير	إلحاق
.37	**اعلان** عدم مسؤولية المشتكى عليه	إعلان
.38	**الحاق** الضرر بمال الغير	إلحاق
.39	محكمة **الأستئناف**	الاستئناف

.40	المأذونة **بأجراء** المحاكمة	بإجراء
.41	عقد **ايجار**	إيجار
.42	**وباجرة** سنوية مبلغ وقدره	بأجرة
.43	**اعلام** صادر	إعلام
.44	المأذونة **بأجراء** المحاكمة	بإجراء
.45	**واصدار**	إصدار
.46	**الزام** المدعى عليها	إلزام
.47	**بان** تؤدي	بأن
.48	**للمدعيه**	للمدعية
.49	قانون **اصول** المحاكمات الجزائية	أصول
.50	**اذا** كان لديه **افادة** دفاعية	إذا كان لديه إفادة دفاعية
.51	**او** بينات دفاعية	أو
.52	فالتمس **الامهال** لتقديمها	الإمهال
.53	بحق **فرقاؤه**	فرقائه
.54	رد **الأعتراض وادانة**	الاعتراض والإدانة
.55	قانون **الأنتفاع باعضاء** جسم **الأنسان**	الانتفاع بأعضاء جسم الإنسان
.56	قانون **الأتجار** بالبشر	الاتجار
.57	قبول **الأستئناف**	الاستئناف

.58	بعد **الأعتراض**	الاعتراض
.59	جميع **اقوال** شهود النيابة	أقوال
.60	المستانف **امي** لا يقرأ ولا يكتب	أمّي
.61	قد أسست **ادعائها**	ادعاءها
.62	طلب وكيل المدعية **امهاله لاحضار** باقي **شهودة**	إمهاله لإحضار باقي شهوده
.63	قررت المحكمة **إتباع** الفسخ	اتباع
.64	**الأعتراض** موضوعا	الاعتراض
.65	المقدم من المعترض **المستانف**	المستأنف
.66	**أذا** تم دفع الرسم	إذا
.67	**بإستثناء** ما يدمج منها	باستثناء
.68	**الايجاب** الصادر	الإيجاب
.69	من **احد** المتعاقدين	أحد
.70	بقبول **الاخر**	الآخر
.71	يثبت **اثره**	أثره
.72	بما وجب عليه **للاخر**	للآخر
.73	**والمتمثله**	المتمثلة
.74	**بالتاخر**	بالتأخر
.75	دفع **الاجور**	الأجور

.76	**لاكثر** من سبعة **ايام**	لأكثر من سبعة أيام
.77	وبدلالة **الماده**	المادة
.78	تم **اعادته**	إعادته
.79	**الى**	إلى
.80	**الا انه**	إلا أنه
.81	لا **يتسطيع** الدخول	لا يستطيع
.82	**الا ابعد ان**	إلا بعد أن
.83	**بالتشيك عل**	بالتشييك على
.84	**ان** الاموال المضبوطة	إن
.85	ليست **اموال** مسروقة	أموالاً
.86	**ان الادانة**	إن الإدانة
.87	**واعادة الاوراق**	إعادة الأوراق
.88	صورة طبق **الاصل**	الأصل
.89	وثيقة **تامين** المركبة	تأمين
.90	التمس **اجازة**	إجازة
.91	**وابراز** البينة الخطية	إبراز
.92	بتطبيقها **خطاءً** على العلاقة ما بين المستأنفة والمستأنف عليها	خطأً
.93	**اخطأت** محكمة البداية	أخطأت

.94	ببدل **اتعاب**	أتعاب
.95	**محاماه**	محاماة
.96	**للمدعيه**	للمدعية
.97	حيث **ان** هذه **الاخيره**	إن هذه الأخيرة
.98	وخسرت **جزء**	جزءً
.99	وتضررت المدعية أضراراً معنوية أثرت **وتأثر** على سمعتها التجارية	وتؤثر
.100	نتيجة **افعال** المدعى عليه	أفعال
.101	**ان** يقوم	أن
.102	**بايصالها**	بإيصالها
.103	قامت **باخذ** رقم هاتفه	بأخذ
.104	من **اجل** ذلك	أجل
.105	وقام **بايصالها**	بإيصالها
.106	برفقة **اولدها** لفترة شهر	أولادها
.107	**وانه وانثاء** فترة توصيلها	وأنه أثناء
.108	حيث **اخبرها انه** مشروع ناجح	أخبرها بأنه
.109	**اذا** كان مملوكاً **لصاحبة**	إذا كان مملوكاً لصاحبه
.110	وبعدها بفترة **اسبوع اخبرها انه** يريد بيع مركبة التكسي التي معه	أسبوع أخبرها أنه
.111	**اعلان برائة او**	إعلان براءة أو

.112	**واجباره** على توقيع الكمبيالات	إجباره
.113	لجريمة اختلاق الجرائم **والأفتراء**	الافتراء
.114	محكمة **إستئناف**	استئناف
.115	رد **الإستئناف** شكلاً	الاستئناف
.116	**وأعادة** الأوراق إلى مصدرها	إعادة
.117	عقد **الأيجار**	الإيجار
.118	**وألزام** المدعى عليه	إلزام
.119	تم **أبرام** اتفاقية	إبرام
.120	والمدعى عليهما **الاولى** والثاني	الأولى
.121	**إحتساب** مقدار التعويض	احتساب
.122	**أصدار** القرار المستأنف	إصدار
.123	حيث **أن**	حيث إن
.124	مدى **موأمتها**	مواءمتها
.125	بدل **إستملاك**	استملاك
.126	قانون **اصول** المحاكمات الجزائية	أصول
.127	**ادانة** المشتكى عليه	إدانة
.128	مخالفة **امر** حماية المشتكية	أمر
.129	خلافا **لإحكام** المادة	لأحكام

.130	**اصدار**	إصدار
.131	**امر** الحماية	أمر
.132	قررت المحكمة **ابراز** البينة الخطية	إبراز
.133	**اسقطت** المشتكية حقها الشخصي	أسقطت
.134	بعد **أستكمال أجراءات** التقاضي	استكمال إجراءات
.135	تم **ألزام** المدعى عليه	إلزام
.136	كانت زوجته **وابنائه** في منزل أهلها	وأبناؤه
.137	**اما** بالنسبة **للإستعمال**	أما بالنسبة للاستعمال
.138	للمحكمة **ان** تقيم **قضاؤها**	أن تقيم قضاءها
.139	وابدوا **بانهم** قد تمت المصالحة فيما بينهم	بأنهم
الأخطاء في كتابة حروف الجر		
.1	مما حدا بالمدعي **لاقامة**	إلى إقامة
.2	**وبدون** مسوغ قانوني	دون مسوغ قانون
.3	**بالإضافة لتكليفه**	بالإضافة إلى تكليفه
.4	أدى **لكسور** متعددة في عظم الجمجمة	أدى إلى كسور
.5	وبالنظر **لإسقاط** الحق الشخصي	وبالنظر إلى إسقاط
.6	ومفاده **بعدم** أخذ المحكمة بعين الاعتبار حق الدفاع المشروع	ومفاده عدم أخذ المحكمة
.7	أن المحكمة تجد أن دورها ينحصر بالبحث **بتوافر** أركان وعناصر جرم الذم والقدح والتحقير	بالبحث في توافر أركان

العدد اربعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

.8	بل **إضافة على** ذلك	إضافة إلى ذلك

* **المصدر**: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على قرارات قضائية مختارة خلال الفترة 2017–2020

من خلال استعراض بيانات الجدول السابق، يتضح بأن هناك العديد من الأخطاء الإملائية الواردة في قرارات قضائية مختارة خلال الفترة 2017–2020، إذ بلغ عدد الأخطاء الكتابية (54) خطأً، وورد خطأ واحد في الخلط في كتابة حرفيْ الضاد والظاء، وورد (139) خطأً في كتابة الهمزة، و(8) أخطاء في استخدام حروف الجر.

جدول رقم (4): أبرز الأخطاء الدلالية الواردة في قرارات المحاكم الأردنية خلال الفترة 2017–2020*

الرقم	الخطأ	الصواب
.1	جاء في قرار تمييز جزاء رقم 2017/88 الصادر بتاريخ 2017/5/1: وأنه قد أسقط حقه الشخصي عن المتهمين المذكورين **ثابت ذلك** بمحضر شهادته أمام المحكمة	وذلك ثابت
.2	ورغم التنبيه عليه أكثر من مرة بعدم التعرض **برابيش** الري	لخراطيم الري
.3	قام المشتكي **على تجديد** ترخيص مركبة	بتجديد
.4	وانه تم **عادة** جزء من المسروقات	وأنه تم إعادة جزء من المسروقات
.5	اتصل العامل لدى **المشتكي به**	اتصل بالمشتكي العامل لديه
.6	تقدم وكيل الظنين **مرافعة**	بمرافعة خطية
.7	بذلك اليوم لم **اتصل** معي هاتفيا	لم يتصل بي هاتفياً.
.8	ورد الى موقعي الضبط شكوى من أحد المواطنين بوجود أحد الأشخاص في منطقة ماركا الجنوبية **وبرفقه** "كلب	وبرفقته كلب
.9	**فإن** يتوجب والحال هذه إدانته بالجرم المُسند اليه	فإنه
.10	**انه ان** الظنين	إن الظنين
.11	**الواتسب**	توضيح ما هو الواتسب، من حيث الإشارة إلى أنه تطبيق على الهاتف الذكي يمكن

العدد اربعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

		من إجراء المحادثات والمكاملتا عبر الانترنت.
.12	وحيث ان المشتكى عليها **امتنعت عن المرافقة لمراقب عام الشركات**	امتنعت عن مرافقة مراقب عام الشركات
.13	فان **الموجود** فيما بين يدي المشتكى عليها على سبيل الامانة وواجب الرد وعدم التظهير	فإن الكمبيالة الموجودة بحوزة المشتكى عليها
.14	تم **العقور** بحوزته على مسدس عيار 9 ملم، **وبداخل** باغة تحتوي على **سبعة طلقات** حية	تم العثور بحوزته على مسدس عيار 9 ملم، وبداخله باغة تحتوي سبع طلقات حية
.15	حسب **ما هو ما يتبين** من خلال كتاب مديرية القضاء العسكري	حسب ما هو مبيّن
.16	المدعية طالبت **المدعية عليها بحقوقها العماله مرارا وتكرارا الا انها لا زالت الممتنعه عن الدفع**	طالبت المدعية المدعى عليها بحقوقها العمالية مراراً وتكراراً، إلا أنها لا زالت ممتنعة عن الدفع
.17	وذكر لي **أنه على استطاعه** تأمين فيزة حج مقابل السكن وشامل كل شيء مقابل الف دينار	وذكر لي أن باستطاعته تأمين فيزة حج مقابل السكن وشامل كل شيء مقابل ألف ديناراً
.18	فإن هذه الأسباب **لا يرد** على الحكم المستأنف ومستوجبة الرد	فإن هذه الأسباب لا ترد على الحكم المستأنف
.19	قام المدعى عليه بتركيب نظام التسخين الشمسي لمنزل المدعي الا ان هذا النظام **كانت تركيا وليس المانيا**	إلا أن منشأ هذا النظام كان تركياً، وليس ألمانياً.
.20	على باب **العباره**	العبّارة، أي السفينة التي تنقل المسافرين بحراً.
.21	**اما بالنسبة للإستعمال فتجد المحكمة انه وكما هو ثابت للمحكمة بان الختم الموجود على جواز سفر المشتكى عليه ثبت انه ختم مزور**	أما بالنسبة للاستعمال، فتجد المحكمة وكما هو ثابت لديها بأن الختم الموجود على جواز سفر المشتكى عليه مزور
.22	**ان المدعى عليه استلم السيارة من المدعو اسماعيل وهو استلمها كونه كان في عطل في بخاخات السيارة**	إن المدعي عليه استلم السيارة من المدعو إسماعيل لوجود عطل في بخاخات السيارة.
.23	**وسبب استبعاد شهادة كل منهم على الرغم أن منهم من كان شاهد واقعة**	وسبب استبعاد شهادتهم على الرغم من أنهم قد شاهدوا الواقعة
.24	**وحيث كان الثاني ينتظره في المكان داخل مركبة نوع هونداي سيفك وقاموا بانزاله من المركبة ووضعه في المركبة حيث طلبت**	وحيث كان الثاني ينتظره في المكان داخل مركبة نوع هونداي سيفك وقاموا بوضعه في

	منه ان يقوم باعطائه مبلغ مالي للشخص المدعو .... وقام باخبارها بانه لا يوجد لها أي مبلغ مالية مترتبة عليه حيث قام المدعو .... بضربه على انحاء متفرقة من جسمة وقامت الاثنية باحضار كمبيالات واعطائهم للمدعو.... وقاموا بتهديده وطلبوا منه كتابة الكمبيالات عدد2 الاولى بقيمة5000 دينار والثانية بقيمة 20000 دينار وبعدها قاموا بارجاعة الى منطقة النصر وقاموا بتهديده في حال ابلاغ الشرطة يقوموا بضرب اولاده وزجته وطلب الادعاء	المركبة، وطلبت منه المشتكى عليها بأن يقوم باعطائها مبلغاً مالياً للشخص المدعو .... وقام باخبارها بأنه لا يمتلك هذا المبلغ، ثم قام المدعو .... بضربه على أنحاء متفرقة من جسمه وقامت الثنية باحضار كمبيالات واعطائها للمدعو.... وقاموا بتهديده وطلبوا منه كتابة الكمبيالات عدد2 الاولى بقيمة5000 ديناراً والثانية بقيمة 20000 ديناراً، وبعدها قاموا بإعادته إلى منطقة النصر وقاموا بتهديده أنه في حال إبلاغ الشرطة سيقومون بضرب أولاده وزوجته وطلب الادعاء.
.25	حيث قامت باعطائهم للاول وقام بايهامها انه يريد شراء تكسي وحيث قام بتغير التكسي التي كانت معه واخبرها انه قام بشراء تكسي وبعدها بفترة قامت بسؤاله عن الاول لاحد الاشخاص اخبرها انه لا يوجد باسمه اي تكي وان التكسي التي معه يعمل عليها وليست ملكة حيث علمت بان احتال عليها وقامت بسواله عن المبلغ الذي اعطته له اخبرها بانه سيقوم باعطائها المبلغ واخبرها انه يوجد له ارض بالخليل يريد بيعها حيث ام بالمماطلة والتهرب من الرد على اتصالاتها وقام بعمل حظر لها على هاتفه	حيث قامت بإعطائهم للأول الذي أوهمها أنه يريد شراء تكسي جديد بدل التكسي الذي يملكه، وبعد إعطاء المشتكية النقود للمشتكى عليه، قامت بسؤال أحد الأشخاص عنه وأخبرها بأنه لا يوجد باسم المشتكى عليه اي تكسي، وأن التكسي الذي معه ليس ملكه، وبذلك، أيقنت المشتكية بأن المشتكى عليه قد احتال عليها ثم قامت بسؤاله عن المبلغ الذي اعطته إياه واخبرها بأنه سيقوم باعطائها المبلغ بعد أن يبيع أرضاً له في الخليل وبدأ يماطلها ويتهرب من الرد على اتصالاتها وقام بعمل حظر لها على هاتفه
.26	وقد تاثرت نفسيا كونه حاضر ابن موكلتي ولم يكن حضور غيره	وقد تأثرتُ نفسياً كون ابن موكلتي كان حاضراً للواقعة
.27	أعلام صادر عن محكمة الاستئناف المأذونة بأجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية عبد الله بن الحسين المعظم	إعلام، أي إخبار
.28	مما يجعل المحكمة بأنها لم تعمل بمبدأ الحياد	مما يجعل المحكمة لم تعمل بمبدأ الحياد

.29	**أن المتهم يستخدم تطبيق الفيس بوك من خلال صفحة باسم ..... وأنه تم مشاهدة العديد من المنشورات على صفحته وتم مشاركته بها من قبل أشخاص أصدقاء له على حسابه تتضمن منشورات أخبار مقاطع فيديو تتعلق جميعها بتنظيم داعش الإرهابي**	أن المتهم يستخدم تطبيق للتواصل الاجتماعي يدعى "الفيس بوك" من خلال صفحة باسم ..... وأن المحققين شاهدوا العديد من المنشورات المتعلقة بأخبار ومنشورات تنظيم داعش الإرهابي، كما أنه قام بمشاركة تلك الأخبار والمنشورات مع قبل أصدقاء له على حسابه
.30	**بالقيام بما على المشتكى عليها** من التزامات	لا تكتمل إلا بقيام المشتكى عليها بالالتزامات المذكورة في الاتفاقية الموقعة بين الطرفين المشتكي والمشتكى عليها

* **المصدر**: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على قرارات قضائية مختارة خلال الفترة 2017–2020

من خلال استعراض بيانات الجدول السابق، يتضح بأن الأخطاء الدلالية الواردة في القرار القضائية الصادرة عن المحاكم النظامية الأردنية قد بلغ عددها (30) خطأ دلالياً.

الخاتمة والنتائج:

وبعد أن أنهينا هذه الدراسة المتعلقة بتحليل الأخطاء اللغوية (النحوية، والصرفية، والإملائية، والدلالية) الواردة في قرارت المحاكم الأردنية خلال الفترة 2017–2020، وبعد أن قمنا بتحليل (71) قراراً منها خلال المدة الزمنية المذكورة، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- اتضح بأن الأخطاء الإملائية هي الأكثر شيوعاً في القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الأردنية خلال الفترة 2017–2020، حيث بلغ عدد الأخطاء الإملائية التي تم تحليلها: (202) خطأً، توزع بين (54) خطأً كتابياً، و(1) خطأ واحد في الخلط بين حرفيْ الضاد والظاء، و(139) خطأً في كتابة الهمزة، و(8) أخطاء في استخدام حروف الجر.
- نالت الأخطاء النحوية المرتبة الثانية في الأخطاء الأكثر شيوعاً في القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الأردنية خلال الفترة 2017–2020، حيث بلغ عدد الأخطاء النحوية التي تحليلها: (64) خطأً، توزع بين (36) خطأ في المثنى، و(3) أخطاء في جمع المذكر السالم، و(14) خطأً إعرابياً، و(11) خطأً في اسم إن وكان وأخواتهما.
- جاءت الأخطاء الصرفية بالمرتبة الثالثة في الأخطاء الأكثر شيوعاً في القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الأردنية خلال الفترة 2017–2020، حيث بلغ عدد الأخطاء الصرفية: (37) خطأً، توزع بين (11) خطأ في جزم ونصب الفعل المضارع، و(6) أخطاء في التأنيث والتذكير، و(1) خطأ واحد في نصب اسم إن، و(17) خطأً في كتابة الأفعال، و(1) خطأ واحد في الأسماء الخمسة.
- احتلت الأخطاء الدلالية في المرتبة الرابعة في الأخطاء الأكثر شيوعاً في القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الأردنية خلال الفترة 2017–2020، حيث بلغ عدد الأخطاء الدلالية (30) خطأ دلالياً.

التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، فإن الباحث يوصي بالآتي:

1. اتخاذ ما يلزم لاختيار القضاة الكلمة المناسبة للمعنى المناسب، تحقيقاً للعدالة في الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم النظامية الأردنية.
2. التأهيل اللغوي للعاملين في السلطة القضائية وفق دورات وبرامج لغوية وتدريبية تتناسب مع مستوياتهم وفئاتهم وطبيعة أعمالهم.
3. إفساح المجال أمام طلبة الجامعات عموماً، وطلبة الحقوق خصوصاً للتدريب على مواقف التعبير الشفهي، وتعويدهم على القراءة والاطلاع على النصوص الفصيحة حتى تتسع دائرة ثقافتهم، وتكون لديهم ثروة لغوية تعينهم على التحدث والكتابة.
4. إجراء المزيد من الدراسات التي تشخص واقع اللغة العربية في المحاكم النظامية الأردنية لمعرفة ما فيها من سلبيات لغوية، واقتراح الحلول المناسبة لها.

قائمة المصادر والمراجع

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، ت 392هـ، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مصر، 1954م، 2/1.

أبو مغنم، محمود، **تحليل الأخطاء الصرفية لدى الناطقين بغير العربية في ضوء علم اللغة التطبيقي**، عمان، الجامعة الأردنية، 2012م.

الأسمر، راجي، **المرجع في الإملاء**، (مراجعة: إميل يعقوب)، طرابلس، جروس برس، 1988م.

بداية إربد بصفتها الاستئنافية، قرار رقم 6276 /2018 الصادر بتاريخ 2018/6/11، منصة قرارك، www.qrarak.com.

بداية جزاء جنايات صغرى المفرق، قرار رقم 2018/203 الصادر بتاريخ 2018/6/11، منصة قرارك، www.qrarak.com.

بداية شمال عمان بصفتها الاستئنافية، قرار رقم 2018/3750 الصادر بتاريخ 2019/2/21، منصة قرارك، www.qrarak.com.

بداية عمان بصفتها الاستئنافية، قرار رقم 2017/576 الصادر بتاريخ 2017/8/14، منصة قرارك، www.qrarak.com.

بداية عمان بصفتها الاستئنافية، قرار رقم 2020/858 الصادر بتاريخ 2020/12/24، منصة قرارك، www.qrarak.com.

بلعيد، صالح، **ضعف اللغة العربية في الجامعات الجزائرية**، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2009م.

بيومي، سعيد، **لغة الحكم القضائي دراسة تركيبية دلالية**، القاهرة، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر، 2009م.

جاسم، علي، دراسات لغوية الجاحظ عالم اللغة التطبيقي، **مجلة الدراسات اللغوية والأدبية**، ع(2)، 2012م.

الحسن، أولياس، **مكانة اللغة ضمن المنظومة القضائية دراسة قضائية مقارنة مدعّمة باجتهادات قضائية**، الدار البيضاء، منظمة الحريات للتواصل بين موظفي قطاع العدل بالمغرب، 2018م.

الحسني، مكي، **نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية**، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 2009م.

حطاب، مأمون، **اللغة العربية في القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية**، عمان، دار حوسبة النص العربي، 2014م.

خليل، إبراهيم، و الصفدي، امتنان، **فن الكتابة وأشكال التعبير**، ط(2)، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009م.

دلّع، محمد، **تحليل الأخطاء النحوية والصرفية في تركيب الكلام دراسة مقارنة بين برنامج الجدال العربي الكندي وبرنامج الجدال العربي منابر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، ماليزيا، 2019م.

الدويك، ياسمين، **تحليل الأخطاء اللغوية الواردة في الكتب الرسمية الصادرة من دواوين عمادات جامعة مؤتة لعام 2008–2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 2010.

سهم، عبدالجبار، **أهمية اللغة العربية في التقاضي أمام المحاكم**، موقع الصويرة نيوز، essaouiranews.com، 2011م.

شحاتة، حسن و السمان، مروان، **المرجع في تعليم اللغة وتعلمها**، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2012م.
شحاتة، حسن، **تعليم الإملاء في الوطن العربي أسسه وتقويمه وتطويره**، ط(2)، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1992م.

ظهير، أحمد و محمد، إقبال، ، تحليل الأخطاء الكتابية عند دارسي اللغة العربية بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام أباد، **مجلة القسم العربي**، ع(26)، 2019م.

العجرمي، منى و بيدس، هالة، تحليل الأخطاء اللغوية لدارسي اللغة العربية للمستوى الرابع من الطلبة الكوريين في مركز اللغات في الجامعة الأردنية، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج42، ملحق1، الجامعة الأردنية، عمان، 2015م.

الكيلاني، فاروق، اللغة العربية في القضاء الأردني المشكلات والحلول، **بحث منشور في الموسم الثقافي العشرون لمجمع اللغة العربية الأردني**، عمان، 2002م.

مرتاض، عبدالجليل، **في رحاب اللّغة العربية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004م.

المناصرة، عباس، **أطلس النحو العربي**، عمان، جمعية عمال المطابع الأردنية، 1994م.

الناهي، هيثم و شريّ، هبة و حسنين، حياة، **مشروع المصطلحات الخاصة**، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2018م.

هاشم، محمود، **إجراءات التقاضي والتنفيذ**، ط(1)، الرياض، 1989م.

يمونة، جود، **الأخطاء اللغوية في نشاط التعبير لدى تلاميذ السنة الثالثة متوسطة دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، الجزائر، 2015م.

بداية جزاء جنح جنوب عمان، قرار رقم 2017/2938 الصادر بتاريخ 2018/2/28، منصة قرارك، www.qrarak.com.
تمييز جزاء، قرار رقم 2017/88 الصادر بتاريخ 2017/5/1، منصة قرارك، www.qrarak.com.

صلح جزاء عمان، قرار رقم 12383/ 2017 الصادر بتاريخ 2017/10/1، منصة قرارك، www.qrarak.com.
بداية حقوق جنوب عمان، قرار رقم 2017/253 الصادر بتاريخ 2017/2/27، منصة قرارك، www.qrarak.com.

صلح حقوق شرق عمان، قرار رقم 2017/235 الصادر بتاريخ 2017/3/14، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح جزاء الرصيفة، قرار رقم 2017/3083 الصادر بتاريخ 2017/9/6، منصة قرارك، www.qrarak.com.
بداية جزاء جنح المفرق، قرار رقم 2017/563 الصادر بتاريخ 2017/6/21، منصة قرارك، www.qrarak.com.
تمييز حقوق، قرار رقم 2017/2734 الصادر بتاريخ 2017/9/7، منصة قرارك، www.qrarak.com.
استئناف عمان، قرار رقم 2017/26912 الصادر بتاريخ 2017/11/9، منصة قرارك، www.qrarak.com.
استئناف عمان، قرار رقم 2017/32023 الصادر بتاريخ 2017/10/15، منصة قرارك، www.qrarak.com.
استئناف عمان، قرار رقم 53102/2017 الصادر بتاريخ 2017/10/17، منصة قرارك، www.qrarak.com.

استئناف عمان، قرار رقم 2017/3728 الصادر بتاريخ 2017/10/22، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح جزاء غرب عمان، قرار رقم 2017/6481 الصادر بتاريخ 2017/11/13، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح جزاء إربد، قرار رقم 2017/14282 الصادر بتاريخ 2017/11/19، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح جزاء الزرقاء، قرار رقم 2017/8146 الصادر بتاريخ 2017/11/23، منصة قرارك، www.qrarak.com.
استئناف عمان، قرار رقم 2017/52271 الصادر بتاريخ 2017/11/27، منصة قرارك، www.qrarak.com.
استئناف عمان، قرار رقم 2017/14308 الصادر بتاريخ 2017/4/12، منصة قرارك، www.qrarak.com.
جنايات الزرقاء، قرار رقم 2017/287 الصادر بتاريخ 2017/12/20، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح حقوق السلط، قرار رقم 2017/1044 الصادر بتاريخ 2017/12/24، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح حقوق جنوب عمان، قرار رقم 3389 /2017 الصادر بتاريخ 2017/12/28، منصة قرارك، www.qrarak.com.
جنايات كبرى، قرار رقم 2017/857 الصادر بتاريخ 2018/1/29، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح جزاء عمان قرار رقم 2017/2053 الصادر بتاريخ 2018/1/30، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح حقوق غرب عمان، قرار رقم 2017/1744 الصادر بتاريخ 2018/2/28، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح جزاء عمان، قرار رقم 2018/280 الصادر بتاريخ 2018/3/20، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح جزاء شرق عمان، قرار رقم 8588 /2017 الصادر بتاريخ 2018/3/29، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح جزاء عمان، قرار رقم 2018/1323 الصادر بتاريخ 2018/3/29، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح جزاء العقبة، قرار رقم 427 /2018 الصادر بتاريخ 2018/3/4، منصة قرارك، www.qrarak.com.
بداية جزاء جنوب عمان قرار رقم 2018/2415 الصادر بتاريخ 2018/4/22، منصة قرارك، www.qrarak.com.

صلح جزاء عمان، قرار رقم 2017/10423 الصادر بتاريخ 2018/4/24، منصة قرارك، www.qrarak.com.
استئناف معان، قرار رقم 2018/942 الصادر بتاريخ 2018/5/16، منصة قرارك، www.qrarak.com.
بداية جزاء جنح مادبا، قرار رقم 2015/51 الصادر بتاريخ 2018/5/22، منصة قرارك، www.qrarak.com.
بداية جزاء جنح عمان، قرار رقم 2136/ 2018 الصادر بتاريخ 2018/11/6، منصة قرارك، www.qrarak.com.
جنايات إربد، قرار رقم 2017/1189 الصادر بتاريخ 2018/7/29، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح حقوق ناعور، قرار رقم 2016/544 الصادر بتاريخ 2018/4/8، منصة قرارك، www.qrarak.com.

بداية حقوق عمان، قرار رقم 2018/3703 الصادر بتاريخ في 2018/3/10، منصة قرارك، www.qrarak.com.

استئناف عمان، قرار رقم 49600/ 2018 الصادر بتاريخ 2018/12/10، منصة قرارك، www.qrarak.com.
بداية جزاء الزرقاء، قرار رقم 2017/2664 الصادر بتاريخ 2019/1/31، منصة قرارك، www.qrarak.com.

تمييز جزاء، قرار رقم 2019/3004 الصادر بتاريخ 2019/12/7، منصة قرارك، www.qrarak.com.
تمييز حقوق، قرار رقم 2019/462 الصادر بتاريخ 2019/7/15، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح حقوق الزرقاء، قرار رقم :2017/2917 الصادر بتاريخ 2019/5/8، منصة قرارك، www.qrarak.com.

تمييز جزاء قرار رقم 2019/1155 الصادر بتاريخ 2019/7/9، منصة قرارك، www.qrarak.com.
تمييز جزاء، قرار رقم 2019/2432 الصادر بتاريخ 2019/9/29، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح جزاء العقبة، قرار رقم 2019/1298 الصادر بتاريخ 2019/2/10، منصة قرارك، www.qrarak.com.
تمييز حقوق، قرار رقم 2019/72 الصادر بتاريخ 2019/6/12، منصة قرارك، www.qrarak.com.
تمييز جزاء، قرار رقم 2019/3952 الصادر بتاريخ 2020/3/1، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح جزاء عمان قرار رقم 2020/3666 الصادر بتاريخ 2020/1/26، منصة قرارك، www.qrarak.com.
بداية حقوق عمان، قرار رقم 2020/5039 الصادر بتاريخ 2020/1/27، منصة قرارك، www.qrarak.com.

صلح حقوق شمال عمان، قرار رقم 2018/1621 الصادر بتاريخ 2020/1/30، منصة قرارك، www.qrarak.com.

صلح جزاء شمال عمان، قرار رقم 2020/1052 الصادر بتاريخ 2020/2/20، منصة قرارك، www.qrarak.com.
تمييز جزاء، قرار رقم 4216/ 2019 الصادر بتاريخ 2020/2/24، منصة قرارك، www.qrarak.com.

بداية حقوق عمان، قرار رقم 2020/66 الصادر بتاريخ 2020/3/14، منصة قرارك، www.qrarak.com.
تمييز جزاء، قرار رقم 2019/4338 الصادر بتاريخ 2020/3/16، منصة قرارك، www.qrarak.com.
تمييز حقوق، قرار رقم 2019/7556 الصادر بتاريخ 2020/3/16، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح جزاء شرق عمان، قرار رقم 2019/9937 الصادر بتاريخ 2020/3/21، منصة قرارك، www.qrarak.com.
تمييز حقوق، قرار رقم 2020/3210 الصادر بتاريخ 2020/10/6، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح جزاء شرق عمان، قرار رقم 2017/4427 الصادر بتاريخ 2020/12/7، منصة قرارك، www.qrarak.com.
تمييز جزاء، قرار رقم 2020/2173 الصادر بتاريخ 2020/9/16، منصة قرارك، www.qrarak.com.
تمييز حقوق، قرار رقم 2020/3957 الصادر بتاريخ 2020/10/25، منصة قرارك، www.qrarak.com.
تمييز جزاء، قرار رقم 2020/2468 الصادر بتاريخ 2020/10/26، منصة قرارك، www.qrarak.com.
تمييز حقوق، قرار رقم 2019/7464 الصادر بتاريخ 2020/3/11، منصة قرارك، www.qrarak.com.
صلح جزاء عمان قرار رقم 2020/3601 الصادر بتاريخ 2020/11/22، منصة قرارك، www.qrarak.com.

صلح جزاء عمان، قرار رقم 3601/ 2020 الصادر بتاريخ 2020/11/22، منصة قرارك، www.qrarak.com.

تمييز حقوق، قرار رقم 2019/8383 الصادر بتاريخ 2020/12/16، منصة قرارك، www.qrarak.com.

صلح حقوق إربد، قرار رقم 2020/8085 الصادر بتاريخ 2020/12/27، منصة قرارك، www.qrarak.com.

بداية عمان بصفتها الاستئنافية، قرار رقم 2020/87 الصادر بتاريخ 2020/2/9، منصة قرارك، www.qrarak.com.

بداية جزاء جنايات صغرى مادبا، قرار رقم 2019/89 الصادر بتاريخ 2019/9/12، منصة قرارك، www.qrarak.com.

"ANALYZING LINGUISTIC ERRORS IN SELECTED VERDITS ISSUED BY JORDANIAN STATUTORY COURTS DURING THE PERIOD 2017-2020"

ABSTRACT:

The study aimed at analyzing the linguistic errors contained in selected decisions issued by Jordanian courts during the period 2017-2020. To achieve this goal, the case study method and the descriptive analytical approach were used to analyze the phenomenon of linguistic errors in judicial decisions issued by Jordanian courts during the years 2017-2020. The researcher analyzed (71) judicial decisions issued by those courts during the study period, and published on qrarak platform. The researcher classified those linguistic errors according to four levels: grammatical errors, morphological errors, spelling errors, and semantic errors. The researcher found that spelling errors are the most common in judicial decisions issued by Jordanian courts during the period 2017-2020, as the number of spelling errors analyzed was: (202), Grammatical errors came in second place, with (64) errors, Morphological errors came in the third place, with (37) errors, followed by semantic errors in the fourth place with (30) semantic errors. In light of the results obtained, it was recommended to take the necessary measures made judges select the appropriate word for the appropriate meaning, in order to achieve justice in the judgments and decisions issued by Jordanian courts, and to provide language training for the judiciary's workers that suit their levels, categories and the nature of their work.

Key words: Grammatical errors, Morphological errors, Semantic errors, Spelling errors, Judicial decisions, Jordanian regular courts.